وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، ٣ ديسمبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

النفط ينخفض أكثر من 2 % مع تشكك المستثمرين في تخفيضات أوبك+

الرياض

تراجعت أسعار النفط أكثر من اثنين بالمئة، في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، أمس الأول الجمعة، وسط شكوك المستثمرين بشأن تعميق تخفيضات إمدادات أوبك+ والمخاوف بشأن تباطؤ نشاط التصنيع العالمي.

وتحدد سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت تسليم فبراير على انخفاض 1.98 دولار، أو 2.45 %، عند 78.88 دولارا للبرميل. وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.89 دولار، أو 2.49 %، ليتحدد سعر التسوية عند 74.07 دولارا للبرميل. وعلى مدار الأسبوع، سجل برنت انخفاضا بنحو 2.1 %، بينما خسر خام غرب تكساس الوسيط أكثر من 1.9 %.

واتفق منتجو أوبك+ يوم الخميس على سحب نحو 2.2 مليون برميل يوميا من النفط من السوق العالمية في الربع الأول من العام المقبل، بما في ذلك تمديد التخفيضات الطوعية الحالية للسعودية وروسيا البالغة 1.3 مليون برميل يوميا.

وقال كريج إيرلام، المحلل لدى وساطة تداول النفط عبر الإنترنت، أواندا، إن التجار ينظرون إلى الإعلان بشيء من الشك. وأضاف : «يبدو أن التجار إما لا يشترون لأن الأعضاء سيكونون ملتزمين أو لا يرون ذلك كافيا».

وتخفض أوبك+، التي تضخ أكثر من 40 % من النفط العالمي، الإنتاج بعد انخفاض الأسعار من نحو 98 دولارا للبرميل في أواخر سبتمبر بفعل مخاوف بشأن تأثير تباطؤ النمو الاقتصادي على الطلب على الوقود.

وقال جون إيفانز، المحلل في شركة بي في إم، إن التخفيضات «لن توقف سحابة الارتباك المتصاعدة التي ستستغرق سوق النفط أسابيع وشهورًا لتوضيحها، وذلك فقط إذا كانت البيانات ذاتية الإبلاغ موثوقة بالفعل».

لكن التخفيضات التي اتفقت عليها أوبك+ يوم الخميس طوعية، لذلك لم يكن هناك مراجعة جماعية لأهداف إنتاج أوبك+. وأدت الطبيعة الطوعية للتخفيضات إلى بعض الشكوك حول ما إذا كان المنتجون سينفذونها بالكامل أم لا، وكذلك على أي أساس سيتم قياس التخفيضات. وفي الولايات المتحدة، قال رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم بأول يوم الجمعة إن البنك المركزي سيتحرك «بحذر» بشأن أسعار الفائدة حيث أصبحت مخاطر «التشديد المفرط متوازنة».

وأظهر مسح أن قطاع التصنيع في الولايات المتحدة ظل ضعيفا وانخفض معدل التوظيف في المصانع في نوفمبر. وأظهرت الاستطلاعات أن المستثمرين يراقبون نشاط التصنيع العالمي، والذي ظل ضعيفًا خلال الشهر بسبب ضعف الطلب.

وانهارت يوم الجمعة المحادثات الرامية إلى تمديد الهدنة التي استمرت أسبوعا بين إسرائيل وحركة حماس الفلسطينية، مما أدى إلى استئناف الحرب في غزة. وكان الصراع قد دعم في البداية أسعار النفط بسبب القلق من أن أي تصعيد يشمل منتجي النفط المحيطين قد يؤدي إلى تعطيل الإمدادات، وحتى الآن، لم يكن للصراع أي تأثير كبير على تدفقات النفط العالمية.

وعلى جانب العرض، فرضت الولايات المتحدة الجمعة عقوبات إضافية تتعلق بسقف أسعار النفط الروسي، مستهدفة ثلاثة كيانات وثلاث ناقلات نفط، في الوقت الذي تسعى فيه واشنطن إلى سد الثغرات في الآلية المصممة لمعاقبة موسكو على حربها في أوكرانيا.

وقال محللو انفيستنق دوت كوم، تراجعت أسعار النفط للأسبوع السادس على التوالي يوم الجمعة، حيث استمرت اتفاقيات خفض الإنتاج الطوعية من كبار منتجي النفط والتي جاءت دون التوقعات، في إبقاء المخاوف بشأن زيادة العرض في المقدمة.

وانخفض كلا الخامين القياسيين بنحو 2 % يوم الخميس، مما أدى إلى خسائر تزيد على 6 % على مدار شهر نوفمبر، وهو الشهر الثاني من الخسارة على التوالي.

وأعلن بنك جولدمان ساكس في مذكرة أن سبع دول من أعضاء أوبك+ أعلنت عن خطط لتخفيضات طوعية إضافية في الإنتاج في الربع الأول، يصل مجموعها إلى «خفض ورقي» قدره 896 ألف برميل يوميًا، حيث قد تؤثر المفاجأة الصعودية الأخيرة في إمدادات الخام العالمية على أسعار النفط.

وقال محللون لدى بنك آي إن جي في مذكرة: «لقد افترضنا بالفعل تمديد التخفيضات السعودية والروسية إلى الربع الأول من عام 2024، كما فعلت معظم الأسواق». «لذلك، سيتم رؤية تخفيضات إضافية جديدة تقل قليلاً عن 900 مليون برميل يوميًا في الربع الأول من عام 2024. وسيتم إعادة هذه التخفيضات الطوعية الإضافية تدريجيًا إلى السوق بعد الربع الأول من عام 2024 اعتمادًا على ظروف السوق. وكانت الأسواق تسعر خفضًا أكبر، وقد خلقت الطبيعة الطوعية للتخفيضات حالة من عدم اليقين بشأن المدى الفعلي لمستويات العرض المستقبلية، مما يشير إلى أن «خطة أوبك» آخذة في التراجع. ويضيف جولدمان ساكس: «إن عرض أوبك يضعف لأن تنفيذ التخفيضات الإضافية أصبح صعبًا بشكل متزايد»، مما يشير إلى أن «أي تخفيضات إضافية تصبح صعبة التنفيذ بشكل متزايد».

ومع ذلك، فإن التخفيضات، التي قد تخفض إمدادات الخام بمقدار 700 ألف برميل يوميا في النصف الأول من العام المقبل، يمكن أن تدعم توقعات جولدمان ساكس أسعار خام برنت في نطاق 80 إلى 100 دولار في عام 2024.

وأدت البيانات الضعيفة من الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، إلى زيادة تدهور المعنويات بشأن أسعار النفط بعد انكماش نشاط التصنيع في الصين للشهر الثاني في نوفمبر. وأثارت البيانات الأضعف المخاوف بشأن تأثير النمو العالمي على توقعات الطلب على النفط الخام في الوقت الذي أشارت فيه البيانات الأخيرة في منطقة اليورو إلى أن رياح الركود قد تلوح في الأفق.

ولا توفر حالة ركود الدولار سوى القليل من الراحة، إذ تبع الدولار انخفاض عوائد سندات الخزانة حيث لم يكن رد رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول على تخفيضات أسعار الفائدة كافياً لتثبيط الآمال في المزيد من تخفيضات أسعار الفائدة.

ولم يوفر ضعف الدولار - الذي عادة ما يكون نعمة لأسعار النفط - الكثير من الراحة لأسعار النفط، حيث استمرت المعنويات في السيطرة على المخاوف بشأن زيادة الإمدادات.

واتهمت وزارة الخزانة الأمريكية المستهدفين يوم الجمعة باستخدام الخدمات البحرية الغربية مثل النقل والتأمين والتمويل أثناء نقل النفط الخام الروسي فوق الحد الأقصى لسعر البرميل البالغ 60 دولارًا. وفرضت مجموعة الدول السبع الغنية والاتحاد الأوروبي وأستراليا سقفا قدره 60 دولارا للبرميل في ديسمبر الماضي على صادرات الخام الروسي المنقولة بحرا. وتمنع الآلية الشركات الغربية من تقديم الخدمات للنفط المباع فوق الحد الأقصى.

وقالت وزارة الخزانة إن السفن «إن إس تشامبيون»، و«فيكتور باكاييف»، و«إتش إس أتلانتيكا» كانت تحمل خام الأورال الروسي بأكثر من 70 دولارًا للبرميل. وقالت الوزارة في بيان إن السفن استخدمت خدمات «شخص أمريكي» أثناء نقل النفط الروسي المنشأ، دون تقديم مزيد من التفاصيل.

وقالت إن شركة إستريليني للشحن ومقرها الإمارات العربية المتحدة هي المالك المسجل لسفينة «إن إس تشامبيون». وأضافت أن شركة ستريموي للشحن المحدودة، ومقرها أيضا الإمارات العربية المتحدة هي المالك المسجل للسفينة «فيكتور باكاييف»، وأن شركة أتلانتيكا المحدودة، ومقرها ليبيريا هي المالك المسجل للسفينة «إتش إس أتلانتيكا».

وتحظر العقوبات جميع ممتلكات ومصالح الناقلات المدرجة وأصحابها في الولايات المتحدة أو في حوزة أشخاص أمريكيين، ويجب الإبلاغ عن تلك الأصول إلى مكتب الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة.

وكان هذا أحدث إجراء عقوبات اتخذته واشنطن لقمع شحنات النفط التي تتجاوز الحد الأقصى للسعر، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تطبيق الإجراءات العقابية التي فرضتها على روسيا بسبب غزوها لأوكرانيا العام الماضي.

وقال نائب وزير الخزانة والي أديمو في البيان: «إن تطبيق الحد الأقصى لأسعار النفط الروسي يمثل أولوية قصوى للولايات المتحدة وشركائنا في التحالف». وأضاف، «من خلال استهداف هذه الشركات وسفنها، فإننا نتمسك بالأهداف المزدوجة المتمثلة في الحد الأقصى للسعر من خلال تقييد أرباح روسيا من النفط مع تعزيز أسواق الطاقة العالمية المستقرة.»

وأصدرت وزارة الخزانة أيضًا ترخيصًا عامًا يسمح بمعاملات محدودة تتعلق بالسلامة والبيئة تشمل المستهدفين، بما في ذلك المعاملات اللازمة للرسو الآمن ورسو السفن المحظورة، حتى 29 فبراير.

وقالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة يوم الجمعة إن شركات الطاقة الأمريكية أضافت هذا الأسبوع منصات النفط والغاز الطبيعي للأسبوع الثالث على التوالي. وارتفع عدد حفارات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، ثلاث مرات إلى 625 في الأسبوع المنتهي في الأول من ديسمبر.

ارتفاع منصات الحفر

وعلى الرغم من زيادة عدد منصات الحفر هذا الأسبوع، قالت بيكر هيوز إن العدد الإجمالي لا يزال منخفضًا بمقدار 159، أو 20 ٪، أقل من هذا الوقت من العام الماضي. وارتفعت منصات النفط الأمريكية بمقدار خمس منصات إلى 505 هذا الأسبوع، وهو أعلى مستوى لها منذ سبتمبر، في حين انخفضت منصات الغاز بمقدار منصة واحدة إلى 116.

وانخفض إجمالي عدد منصات الحفر من أعلى مستوى له بعد الوباء والذي بلغ 784 منصة قبل عام بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز. كما ذهب الإنفاق الرأسمالي لتغطية التكاليف المرتبطة بالتضخم للعمالة والمعدات، حيث تركز العديد من الشركات على إعادة الأموال إلى المستثمرين وسداد الديون بدلا من تعزيز إنتاج النفط والغاز.

وانخفضت العقود الآجلة للنفط الأمريكي بنحو 6 % حتى الآن هذا العام بعد أن ارتفعت 7 % في عام 2022. وفي الوقت نفسه، انخفضت العقود الآجلة للغاز الأمريكي بنحو 37 % حتى الآن هذا العام بعد ارتفاعها بنحو 20 % العام الماضي.
ومع ذلك، ارتفع إنتاج النفط الخام الأمريكي إلى مستوى قياسي شهري جديد بلغ 13.2 مليون برميل يوميا في سبتمبر، في حين ظل إنتاج الغاز الطبيعي أيضا بالقرب من أعلى مستوى قياسي، حسبما أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة هذا الأسبوع. ولا يزال إنتاج النفط والغاز في طريقه لتسجيل مستويات قياسية في عامي 2023 و2024 مع استكمال الشركات العمل في آبارها المحفورة بالفعل.

وفي الوقت نفسه، دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس يوم الجمعة إلى مستقبل خالٍ من حرق الوقود الأحفوري على الإطلاق أثناء حديثه في قمة (كوب 28) التي تستمر أسبوعين في الإمارات. وقال: "لا تخطئوا – إن الطريق إلى الاستدامة المناخية هو أيضًا المسار الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق الاستدامة الاقتصادية لشركاتكم في المستقبل".

وتابع غوتيريش: «أحث الحكومات على مساعدة الصناعة على اتخاذ الاختيار الصحيح - من خلال التنظيم والتشريع ووضع سعر عادل للكربون، وإنهاء دعم الوقود الأحفوري، واعتماد ضريبة غير متوقعة على الأرباح».

وقال غوتيريش للحاضرين: «لا يمكننا إنقاذ كوكب محترق بموقد إطفاء من الوقود الأحفوري»، مضيفا أن تحقيق الهدف العالمي المتمثل في الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية «لن يكون ممكنا إلا إذا توقفنا في نهاية المطاف عن حرق جميع أنواع الوقود الأحفوري».

وقد واجهت دولة الإمارات العربية المتحدة، الدولة المضيفة لمؤتمر هذا العام، تدقيقًا بشأن تأثير صناعة النفط لديها، فضلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في البلاد. ويسلط النقاد الضوء على اعتماد الإمارات على الوقود الأحفوري ومكانتها كمنتج عالي رئيسي للنفط.

ويبدو أن الوثائق التي نشرها مركز تغير المناخ وبي بي سي هذا الأسبوع تظهر خطط فريق (كوب 28) لدولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز مصالح شركة النفط الوطنية خلال مؤتمر المناخ. ووصف سلطان أحمد الجابر، رئيس شركة النفط والغاز الوطنية الإماراتية ورئيس الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، التقارير بأنها «كاذبة وغير صحيحة وغير دقيقة».

وقال للصحفيين في دبي، بحسب وكالة أسوشيتد برس: «أعدكم أنني لم أر قط نقاط الحديث التي يشيرون إليها أو أنني استخدمت مثل هذه النقاط في مناقشاتي»، مضيفًا أن الإمارات العربية المتحدة لا تحتاج إلى ذلك لاستخدام موقعها كزعيم لمؤتمر الأطراف لعقد صفقات النفط.

وقالت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأساسية الأمريكية يوم الجمعة إن مديري الأموال خفضوا صافي عقودهم الآجلة للخام الأمريكي ومراكز الخيارات في الأسبوع المنتهي في 28 نوفمبر بواقع 7663 عقدًا إلى 62070 عقدًا.

«أوبك +» ينهي الغموض في أسواق النفط .. التخفيضات الطوعية تدعم استقرار الأسعار الاقتصادية

سجل خام برنت خلال الأسبوع الماضي، تراجعا بنحو 2.1 في المائة، بينما سجل غرب تكساس الوسيط هبوطا أكبر من 1.9 في المائة، في حين اتفقت الدول المنتجة للنفط في تحالف «أوبك+»، الخميس، على خفض الإنتاج العالمي للنفط في السوق العالمية نحو 2.2 مليون برميل يوميا في الربع الأول من العام المقبل.

وفي هذا الإطار، ذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي، أن أسعار النفط واصلت انخفاضاتها لتغلق متراجعة للأسبوع السادس على التوالي، وذلك على الرغم من تخفيضات الإنتاج التي أعلنتها «أوبك+»، الخميس، التي لم تبدد قلق السوق بشأن تضخم الإمدادات العالمية.

وأبرز التقرير إعلان التحالف عن تخفيضات جديدة في الإنتاج بنحو 900 ألف برميل يوميا العام المقبل، لكن القيود طوعية، مشيرا إلى أنه في الولايات المتحدة ارتفع عدد منصات النفط بمقدار خمس منصات في الأسبوع الأخير، ما يشير إلى زيادة مستمرة في إنتاج البلاد القياسي بالفعل.

ونقل التقرير عن شركة «تي دي سيكيوريتيز» أن مخاوف السوق بشأن الامتثال قد تكون مبالغ فيها، موضحا أن قرار «أوبك+» أنهى الغموض الذي أحاط بالسوق أخيرا، لافتا إلى أن الاتفاق قد يكون مع احتمالات تحقيق فائض متوقع خلال الأشهر المقبلة.

وأوضح التقرير أن المؤشر الأمريكي أنهى الأسبوع منخفضا بنسبة 2 في المائة تقريبا بعد تقلبات «أوبك+»، وظل في النطاق الذي تم تداوله فيه خلال معظم نوفمبر، مشيرا إلى انتقال الأسعار إلى نطاق أقل مما كانت عليه في الأشهر السابقة، حيث إن ارتفاع الإمدادات خارج مجموعة المنتجين يهدد بحدوث فائض في السوق في الربع الأول.

وذكر التقرير أنه في الوقت نفسه قالت البرازيل -التي أسهمت في زيادة الإمدادات العالمية- إنها ستنضم إلى ميثاق التعاون لتحالف «أوبك+» العام المقبل، لكنها لن تشارك في تخفيضات في الإنتاج في الوقت الحالي.

ونقل التقرير عن شركة «فاندا إنسايتس» إن نتيجة اجتماع «أوبك+» كانت جيدة ولا تزال جميعها تخفيضات طوعية، موضحا أن السوق تراقب ما إذا كان سيتم تسليم 900 ألف برميل إضافية يوميا من القيود الإضافية خلال الربع الأول.

وأبرز التقرير ما ذكرته شركة «ريستاد إنرجي» عن أن السعودية نجحت في قيادة الاجتماع، وحصلت على دعم بعض أعضاء «أوبك+» للمساهمة في تخفيضات الإنتاج في العام المقبل، بينما في المقابل هناك آخرون على الحياد، ولم يتم تضمينهم في هذه الجولة الجديدة من التخفيضات.

وعد التقرير أن التخفيضات قصيرة المدى في الوقت الحالي، وهي صالحة فقط للربع الأول من عام 2024، حيث يتم الاعتماد على تخفيضات طوعية أحادية الجانب في المرحلة الراهنة.

وتوقع التقرير أن يشهد النصف الأول من عام 2024 عجزا في السوق يبلغ نحو 400 ألف برميل يوميا، مرجحا أنه نتيجة لذلك أن تراوح الأسعار بين 80 و85 دولارا للبرميل في الأشهر المقبلة.

وأفاد التقرير بأن بيان «أوبك» الرسمي كان مختصرا في التفاصيل، لكنه أشار إلى أمر عام وهو إدراج البرازيل في «أوبك+» بدءا من يناير 2024، موضحا أنه فيما يتعلق بالبرازيل من المرجح أن يكون لإدراجها في «أوبك+» تأثير أساسي ضئيل.

وأضاف التقرير أنه نظرا للاستثمارات المستمرة ونمو الإنتاج المخطط له، سنفاجأ برؤية إمدادات البرازيل مقيدة بشكل كبير بسبب انضمامها إلى «أوبك+»، مشيرا إلى أن تبني أنجولا وجهة نظر مختلفة بشأن خط الأساس لن يكون له أهمية خاصة بالنسبة لأساسيات سوق النفط.

وسلط التقرير الضوء على إعلان أمانة «أوبك»، أن عديدا من دول «أوبك+» ستجري تخفيضات طوعية إضافية بإجمالي 2.2 مليون برميل يوميا بهدف دعم استقرار وتوازن أسواق النفط.

وأشار التقرير إلى أهمية التخفيض الطوعي الذي أعلنه الاتحاد الروسي بمقدار 500 ألف برميل يوميا للفترة نفسها (التي تبدأ من 1 يناير حتى نهاية مارس 2024)، وستتكون من 300 ألف برميل يوميا من النفط الخام و200 ألف برميل يوميا من المنتجات المكررة.

ومن جانبه، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي، أن أسواق النفط في حالة من الحيرة بسبب قرار «أوبك+» بخفض الإنتاج بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا في الربع الأول من عام 2024 مع تراجع أسعار النفط نحو خسارة أسبوعية.

وأشار التقرير إلى ترحيب أسواق النفط باتفاق «أوبك+» الجديد الذي تعهد بتخفيضات طوعية قدرها 2.2 مليون برميل يوميا للربع الأول من عام 2024، مع بعض التوجس، حيث محا «برنت» جميع مكاسبه السابقة، وانخفض إلى 81 دولارا للبرميل، منوها إلى أن الأسواق توقعت تخفيضات أعمق تتجاوز ما تقدمه السعودية أو روسيا بالفعل.

ونوه التقرير إلى اتفاق أعضاء مجموعة «أوبك+» النفطية على تخفيضات إجمالية طوعية للإنتاج قدرها 2.2 مليون برميل يوميا للربع الأول من 2024، حيث مددت السعودية خفضها الطوعي الحالي البالغ مليون برميل يوميا، ووسعت روسيا تعهدها إلى 500 ألف برميل يوميا.

وسلط التقرير الضوء على أن البرازيل ستصبح عضوا في عائلة «أوبك+» بدءا من يناير 2024، على الرغم من أنها لن تنضم إلى الجولة الحالية لتخفيضات الإنتاج للمجموعة النفطية، حيث شهدت ارتفاع الإنتاج إلى أعلى مستوياته على الإطلاق في الأشهر الأخيرة.

وأبرز التقرير أن «أوبك+» اتفقت على تخفيضات كبيرة في الإنتاج وسط حالة من عدم اليقين في السوق يبلغ إجماليها نحو 2.2 مليون برميل يوميا في أوائل العام المقبل، موضحا أن هذا الإعلان أحدث هزات في أسواق النفط العالمية.

وقال التقرير إنه على الرغم من التخفيض الكبير، إلا أن أسعار النفط العالمية القياسية استقرت على انخفاض بنحو 2 في المائة، ويعزى رد الفعل الضعيف هذا إلى الطبيعة الطوعية للتخفيضات، وتوقعات المستثمرين المسبقة بتخفيضات أعمق.

«كوب 28» .. دعوات لزيادة مصادر الطاقة النووية في العالم 3 أضعاف بحلول 2050

الاقتصادية

دعا رافايل جروسي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى توفير التمويل العام على المستوى الدولي للطاقة الذرية، قائلا في تصريحات أمس: «إنه سيكون من الخطأ التخلي عنها بسبب مشكلات واجهتها بعض المنشآت النووية».

وفي الواقع، وجهت أكثر من 20 دولة السبت خلال مؤتمر المناخ الـ28 «كوب28» المنعقد في دبي نداء لزيادة مصادر الطاقة النووية في العالم ثلاثة أضعاف بحلول 2050 مقارنة بـ2020، ما يظهر عودة الاهتمام بالطاقة الذرية التي تسمح بتوليد كهرباء خالية من الكربون تقريبا، لكنها تعيد إلى الأذهان كارثة فوكوشيما في اليابان 2011.

ومن ثم حظيت الطاقة النووية بحضور قوي في الاجتماع السنوي الرئيس حول المناخ تحت رعاية الأمم المتحدة. لكن كيف يمكن ضمان تمويل هذه المشاريع الضخمة التي لا تخلو من مخاطر، خاصة في الوقت الذي تنخفض فيه تكاليف إنتاج الطاقة المتجددة، وفقا لـ«الفرنسية».

ويقر جروسي بذلك قائلا: «إن هناك جهدا يتعين علينا أن نبذله»، مستشهدا بالاحتياجات التمويلية للبلدان النامية، التي ترغب في الاستمرار في قطاع الذرة مثل البرازيل والأرجنتين وجنوب إفريقيا، أو البلدان المهتمة به، من المغرب إلى السنغال ومن كينيا إلى الفلبين.

ويقول: «هناك ترتيبات قانونية، في بعض الأحيان في بعض مؤسسات الائتمان الدولية، يتم استبعاد الطاقة النووية. أعتقد أن هذا الأمر عفا عليه الزمن تماما. وهو لا يتوافق مع أي معايير علمية أو تكنولوجية، بل أعتقد أنه ينتمي إلى الماضي». في الواقع، لم يمول البنك الدولي، على سبيل المثال، أي مشروع نووي منذ 1959.

يقول جروسي: «لذلك أعتقد وآمل أن تشهد الأمور تطورا» لجهة التمويل العام. لكن تبقى القدرة على بناء المفاعلات، في حين أن بعض المشاريع تتأخر أحيانا لأكثر من عشرة أعوام بسبب مشكلات صناعية. مثل هذا التأخير يعني أنها قد تجهز بعد فوات الأوان ولن تمثل استجابة للتحديات المناخية، كما يقول بعض المدافعين عن البيئة. لكن جروسي يقول: «إن مثل هذه المشكلات لا ينبغي أن تجعلنا نستبعد الطاقة النووية بالمجمل». وأضاف جروسي: «انظر، نحن نتحدث الآن في الإمارات. ماذا حدث هنا؟ لم تكن هناك أي طاقة نووية قبل عقد من الزمن، واليوم هناك أربعة مفاعلات تنتج ربع الكهرباء المستهلكة في البلد». ويضيف: «إنه سيكون من الخطأ التذرع ببعض المشكلات التي حدثت في بعض المنشآت للقول إن علينا التخلي عن الذرة». ويراهن القطاع كثيرا على المفاعلات المعيارية الصغيرة SMR التي تنتج قدرا أقل من الطاقة، لكن بناءها أسهل، لضمان تطوير القدرات الإنتاجية في بلدان جديدة. لكن هل تمتلك بعض البلدان الأقل نموا الوسائل اللازمة لحماية هذه المنشآت من حيث ضمان السلامة ومنع الانتشار النووي؟ يجيب رافايل جروسي، مشيرا إلى علم وكالته الذي طبعت عليه ذرات على خلفية اللون الأزرق للأمم المتحدة، في مكتب أبيض في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، «إنه سؤال مشروع، لكن لهذا وجدنا».

ويوضح: «إن الدولة التي ترغب في تطوير برنامج نووي يجب عليها أن تمر بعملية كاملة، وأن تتوصل إلى اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة، وهذا يعني من حيث المبدأ أن مخاطر الانتشار لا ينبغي أن تكون موجودة».

وتعد الإمارات مثالا على ذلك، إذ تعين عليها أن تتبع برنامجا من 19 خطوة لتنظيم برنامجها النووي المدني. وينطوي هذا التطور، على سبيل المثال، على إنشاء هيئة إشرافية مستقلة في البلاد.

أما بشأن التوترات المحيطة بمحطات الطاقة الأوكرانية، منذ الحرب الروسية، وإمكانية وصفها ذريعة لرفض الطاقة النووية، فيجيب جروسي من دون تردد «المشكلة هي الحرب، وليست الطاقة النووية».

50 شركة للنفط والغاز تتعهد بجعل عملياتها الإنتاجية خالية من الكربون بحلول 2050

الاقتصادية

أعلن مؤتمر الأطراف حول التغير المناخي المنعقد في دبي «كوب28» أمس، أن 50 شركة في قطاع النفط والغاز، تمثل 40 في المائة من الإنتاج العالمي، التزمت بالتخلص من الكربون في عملياتها الإنتاجية بحلول 2050، وهو إعلان لا يتعلق بالنفط الذي تبيعه.

ووقعت هذه الشركات، ومن بينها 29 شركة وطنية منها أرامكو السعودية وأدنوك الإماراتية، ميثاقا يحدد أهداف تحقيق الحياد الكربوني 2050 أو قبله، وانبعاثات قريبة من الصفر من غاز الميثان، و«عدم الحرق الروتيني» في حقول الإنتاج بحلول 2030.

ومع ذلك، فإن «ميثاق إزالة الكربون من النفط والغاز» OGDC الذي قدمته الإمارات والمملكة العربية السعودية بشكل مشترك، يتعلق فقط بانبعاثات الغازات الدفيئة المرتبطة بعمليات هذه الشركات، ولا يشمل ثاني أكسيد الكربون المنبعث أثناء استهلاك النفط والغاز الذي تبيعه، ويمثل القسم الأكبر من البصمة الكربونية للقطاع.

ووفقا لـ«الفرنسية»، قالت رئاسة مؤتمر المناخ «كوب28» في بيان «إنه أكبر عدد من الشركات الوطنية التي تلتزم بمبادرة إزالة الكربون».

ومؤسسة النفط الوطنية الليبية وبتروناس وسونانجول من بين شركات النفط الوطنية التي انضمت إلى الميثاق الجديد، إلى جانب «شركات كبرى» مثل توتال إنرجي وإكسون موبيل وشل وبريتش بتروليوم.

وقالت ميلاني روبنسون من معهد الموارد العالمية: «إن هذا الميثاق دليل على أن الالتزامات الطوعية لقطاع النفط والغاز لن تجعل من الممكن على الإطلاق الوصول إلى مستوى الطموح اللازم لمكافحة أزمة المناخ»، على عكس تنفيذ التشريعات التي تفضي إلى التخلي عن الوقود الأحفوري.

يعد هذا الميثاق جزءا من مجموعة من المبادرات لتسريع عملية إزالة الكربون من نظام الطاقة العالمي، التي تم إعدادها في العام الذي سبق انعقاد المؤتمر الحالي لتغير المناخ.

في غضون ذلك، كشفت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن أمس عن قواعد نهائية تهدف إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد انبعاثات غاز الميثان من صناعة النفط والغاز الأمريكية، في إطار خطة عالمية لمواجهة الانبعاثات.

وأعلن مسؤولون أمريكيون هذه القواعد التي استغرق إعدادها عامين خلال مشاركتهم في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ «كوب28» في دبي.

ومن المتوقع أن تقدم الولايات المتحدة ودول أخرى مشاركة في القمة، تفاصيل حول سبل تحقيق التعهد الذي قطعته 150 دولة على نفسها قبل عامين لخفض انبعاثات غاز الميثان 30 في المائة عن مستويات 2020 بحلول 2030.

ويتسرب غاز الميثان عادة إلى الغلاف الجوي من مواقع الحفر وخطوط أنابيب الغاز وغيرها من معدات النفط والغاز دون اكتشافه.

وقال مايكل ريجان مدير وكالة حماية البيئة الأمريكية في بيان: «من اليوم الأول، استعاد الرئيس بايدن دور أمريكا الرائد بوصفها قائدا عالميا في مواجهة تغير المناخ، واليوم دعمنا هذا الالتزام بإجراءات قوية».

وقالت الوكالة في بيان: «إن سياساتها الجديدة ستحظر الحرق الروتيني للغاز الطبيعي الناتج عن آبار النفط المحفورة حديثا وستلزم شركات النفط بمراقبة التسربات من مواقع الآبار ومحطات الضغط، إضافة إلى وضع برنامج لاستخدام أدوات الاستشعار عن بعد التي تقدمها أطراف ثالثة للكشف عن انبعاثات غاز الميثان الكبيرة مما يعرف باسم البواعث الفائقة».

وأضافت الوكالة أن «هذه القواعد ستمنع ما يقدر بنحو 58 مليون طن من غاز الميثان من الوصول إلى الغلاف الجوي بين عامي 2024 و2038، وهو ما يعادل تقريبا جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من قطاع الطاقة في 2021».

وذكرت الوكالة أن الفوائد الناجمة عن هذه القواعد في مجالي المناخ والصحة تصل إلى 7.6 مليار دولار سنويا حتى 2038.

المدن تواجه فجوة متزايدة في التمويل المناخي .. 5.4 تريليون دولار مطلوبة سنويا حتى 2030

الاقتصادية

أظهرت دراسة نشرت على هامش مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ «كوب28» أمس، أن المدن لا تتلقى سوى جزء صغير من التمويل الذي تحتاجه لمواجهة تغير المناخ خاصة في البلدان منخفضة الدخل.

وقال تحالف قيادة التمويل المناخي في المدن: «إن هناك مدنا تقع على الخط الأمامي لمخاطر المناخ ومسؤولة عن ثلاثة أرباع الانبعاثات العالمية، لكن بنوك التنمية متعددة الأطراف بحاجة إلى اعتماد استراتيجيات جديدة لمعالجة فجوة التمويل المتزايدة».

وتتلقى المدن 1 في المائة فقط من التمويل المناخي الذي تحتاجه، ويقدر بنحو 5.4 تريليون دولار سنويا حتى 2030، وفقا للدراسة، وهي أول مراجعة على الإطلاق للتمويل الحضري من بنوك التنمية الكبرى متعددة الأطراف، وفقا لـ«رويترز».

وقالت الدراسة: «إن نسبة تمويل بنوك التنمية متعددة الأطراف المخصصة لمشاريع المناخ ذات الصلة بالمناطق الحضرية بلغت 62 مليار دولار في الفترة من 2015 إلى 2022 أو 21 في المائة من الإجمالي على الرغم من المعدلات السريعة للتوسع الحضري في جميع أنحاء العالم».

واعتمدت الدراسة على تحليل بيانات من 815 من المشاريع المتعلقة بالمناخ في المناطق الحضرية، مولتها هذه البنوك خلال تلك الفترة. ودعت الدراسة بنوك التنمية إلى توفير مزيد من التمويل بشروط ميسرة من أجل إزالة مخاطر الاستثمارات.

في غضون ذلك، وقعت 118 دولة تعهدا غير ملزم يهدف إلى مضاعفة قدرات الطاقات المتجددة في العالم ثلاث مرات بحلول 2030، وفق ما أعلنت رئاسة مؤتمر المناخ «كوب28».

وتعهدت هذه الدول بالعمل معا من أجل زيادة القدرات العالمية للطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية إلى 11 ألف جيجاواط بنهاية العقد، على أن تؤخذ في الحسبان «الفروقات والظروف الوطنية» لمختلف الدول. وتبلغ القدرات الحالية للطاقة المتجددة 3400 جيجاواط على مستوى العالم.

ونهاية 2022، كانت القدرات العالمية للطاقات المتجددة تبلغ 3372 جيجاواطا، وفقا للوكالة الدولية للطاقة المتجددة «إيرينا»، مع هيمنة الطاقة الكهرومائية «37 في المائة» والطاقة الشمسية «31 في المائة» عليها. كما وعدت الدول بمضاعفة الوتيرة السنوية للتقدم في مجال كفاءة استخدام الطاقة حتى 2030، من 2 إلى 4 في المائة.

وأطلق الاتحاد الأوروبي نداء في الربيع في هذا الاتجاه، بدعم من الرئاسة الإماراتية لمؤتمر «كوب28»، ولقي النداء أيضا دعم دول مجموعة السبع ومجموعة العشرين، التي تتسبب في 80 في المائة من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية.

وقالت أورسولا فون دير لاين رئيسة المفوضية الأوروبية: «إن هذا الإعلان، الذي يجري الإعداد له منذ أشهر هو رسالة قوية للغاية إلى الأسواق والمستثمرين».

واختتم المنتدى المناخي للأعمال التجارية والخيرية الذي يستضيفه مؤتمر الأطراف كمنصة لإشراك قادة الأعمال التجارية والخيرية من القطاع الخاص فعاليات يومه الأول بالإعلان عن مجموعة من المبادرات الملموسة والفعالة المتعلقة بالمناخ والطبيعة، ومن الالتزامات المتمثلة في جمع أكثر من 18 مليار درهم «خمسة مليارات دولار» من التمويل المناخي.

وجمع المنتدى، الذي يعقد في المنطقتين الزرقاء والخضراء في «كوب28» ، أكثر من 1300 من رؤساء الدول والحكومات وقادة الأعمال التجارية والخيرية ورؤساء المنظمات غير الحكومية الساعين إلى تسريع وإبراز التقدم المحرز لتحقيق الأهداف المناخية والانتقال نحو خفض الانبعاثات في القطاعات الصناعية.

وبوصفه الأول من نوعه، يسعى المنتدى إلى إشراك القطاع الخاص والمنظمات الخيرية في العمل المناخي، وركز جدول أعمال جلسته الأولى المتدة على مدار يوم كامل والمنعقدة في المنطقة الخضراء على تعزيز الابتكار وإحداث أثر إيجابي ملموس وفعال في مجالات عديدة، بما فيها التمويل المناخي المستدام، واستعادة الشعاب المرجانية، والتكنولوجيا الخضراء، والانتقال نحو خفض الانبعاثات في القطاعات الصناعية وقطاع الطاقة، والنظم الغذائية المستدامة، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة.

قادة التجارة العالمية يطالبون بتعزيز الوصول إلى التقنيات الخضراء وفرص للدول النامية الاقتصادية

اجتمع قادة التجارة العالمية من الوزراء وكبار الرؤساء التنفيذيين وقادة الأعمال من مختلف دول العالم في «جناح بيت التجارة» الذي يعد الأول من نوعه في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي تقام نسخته الـ28 في دبي.

ويقام جناح بيت التجارة بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، وغرفة التجارة الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»، ويستضيف الجناح عددا من صانعي القرار والمنظمات غير الحكومية والخبراء التجاريين طوال مدة المؤتمر.

وشهد الجناح انعقاد الجلسة الافتتاحية التي ضمت متحدثين بارزين، منهم الدكتورة نجوزي أوكونجو إيويالا، المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية، وريبيكا جرينسبان، الأمين العام للأونكتاد، وباميلا كوك هاملتون، المديرة التنفيذية لمركز التجارة الدولية، وجون دبليو إتش. دينتون، الأمين العام لغرفة التجارة الدولية.

وسلط المشاركون في الجلسة الضوء على الإمكانات غير المستغلة لقطاع التجارة، ونوهوا بضرورة العمل على ضمان تعزيز الوصول إلى المنتجات والخدمات والتقنيات الخضراء، وبناء القدرات في مجال المهارات الخضراء، وتعزيز الفرص الاقتصادية للدول النامية، ودعم التحول العادل، مؤكدين الدور المركزي للتجارة في النقاشات العالمية حول المناخ.

وفي كلمته الافتتاحية، شدد الدكتور ثاني الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية في الإمارات على الدور المحوري الذي تلعبه التجارة في دفع مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الإمارات والعالم، مؤكدا إيمان بلاده بقدرة التجارة على تحقيق تقدم فعلي والاستجابة للتحديات الأكثر إلحاحا في الوقت الراهن، بما في ذلك العمل المناخي.

وقال: «لا يمكن مناقشة الاستدامة والعمل المناخي من دون مناقشة التجارة، فهي القطاع الذي طالما كان مصدرا موثوقا ومحفزا لنمو وازدهار الاقتصاد العالمي، خصوصا مع وصول مساهمة التجارة في الاقتصاد العالمي إلى أكثر من 25 تريليون دولار، وتنامي أهميتها في ظل مضاعفة الدول جهودها لبناء المرونة الاقتصادية والنمو، وهو ما يتطلب أن تأخذ التجارة مكانة متقدمة في محادثات المناخ».

وأضاف: «لهذا السبب بالتحديد، وضعت رئاسة (كوب28) التجارة في مقدمة محاور النقاشات العالمية بشأن المناخ، ولهذا السبب أيضا نشهد للمرة الأولى تخصيص جناح كامل للتجارة في المؤتمر».

وتابع الزيودي: «نتطلع إلى العمل بروح الفريق الواحد مع الشركاء من مختلف دول العالم من أجل تطوير النظام التجاري العالمي وتعزيز مساهمته في تحقيق أهداف الاستدامة والمساهمة في تخطي التحديات المناخية».

ويستضيف جناح بيت التجارة أكثر من 40 جلسة طوال فترة «كوب 28»، تغطي مجموعة متنوعة من المواضيع المتوافقة مع برنامج المؤتمر، ومنها إدارة النفايات، والاقتصاد الدائري، ورسوم الكربون الحدودية، والأنظمة الغذائية، والأنظمة البحرية وأسواق المال الخالية من الانبعاثات.

دعما لاستقرار وتوازن أسواق البترول.. المملكة تمدد الخفض التطوعي لنهاية الربع الأول 2024م

البلاد

أعلن مصدرٌ مسؤول في وزارة الطاقة، أن المملكة العربية السعودية ستُمدد خفضها التطوعي، البالغ مليون برميل يوميًا، الذي بدأ تطبيقه في شهر يوليو 2023م، حتى نهاية الربع الأول من عام 2024م، وذلك بالتنسيق مع بعض الدول المشاركة في اتفاق أوبك بلس، وبذلك سيكون إنتاج المملكة ما يقارب 9 ملايين برميل يومياً، حتى نهاية شهر مارس من عام 2024م، ودعماً لاستقرار السوق، ستتم إعادة كميات الخفض الإضافية هذه، تدريجياً، وفقاً لظروف السوق.

وأوضح المصدر أن هذا الخفض هو بالإضافة إلى الخفض التطوعي، البالغ 500 ألف برميل يومياً، الذي سبق أن أعلنت عنه المملكة، في شهر أبريل من عام 2023م، والممتد حتى نهاية شهر ديسمبر من عام 2024م.

وأكد المصدر أن هذا الخفض التطوعي الإضافي يأتي لتعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها دول أوبك بلس بهدف دعم استقرار أسواق البترول وتوازنها.

وكانت منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، قد أعلنت، أن عددا من دول مجموعة "أوبك بلس" وبالتنسيق مع المشاركين في الاتفاق ، ستقوم بخفض إنتاج النفط طوعا لفترة الربع الأول من العام القادم 2024 بإجمالي 2.2 مليون برميل يوميا ، بهدف الحفاظ على استقرار سوق النفط ، حيث أعلن العراق، خفضا طوعيا إضافيا لإنتاج النفط بمقدار 211 ألف برميل يوميا ، اعتبارا من أول يناير القادم لمدة 3 أشهر ، ودولة الإمارات 163 ألف برميل ، والكويت 135 ألف برميل ، وكازاخستان 82 ألف برميل ، والجزائر 51 ألف برميل ، وسلطنة عُمان 42 ألف برميل يوميًّا .

وأضاف البيان أنه بعد الربع الأول، ستعود أحجام إنتاج النفط التي خفضتها دول "أوبك+" تدريجياً إلى السوق العالمية اعتمادًا على وضع السوق.

«كوب28»: «الواقعية» تدفع كبرى الدول نحو «احتجاز وتخزين الكربون»

الشرق الأوسط

قالت عدة دول كبرى حول العالم خلال فعاليات مؤتمر الاتفاقية الإطارية متعددة الأطراف للتغير المناخي «كوب 28» المنعقد في دبي إنها تتجه لاستخدام تقنيات «احتجاز» أو «تخزين» الكربون، وهو ما عُدَّ حلاً واقعياً لمواجهة التغير المناخي، في وقت كانت الفكرة تواجه عدم قبول من بعض الدول.

وتعهّد رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا بعدم بناء محطات جديدة لتوليد الكهرباء دون احتجاز أو تخزين ثاني أكسيد الكربون الناتج عن حرق الفحم، وذلك بهدف الحد من الانبعاثات في اليابان.

وقال كيشيدا: «تماشياً مع هدفها المتمثل في صافي الانبعاثات الصفرية، ستتوقف اليابان عن بناء محطات جديدة لتوليد الكهرباء تعمل بالفحم من دون احتجاز ثاني أكسيد الكربون، مع ضمان إمدادات مستقرة للطاقة».

تخفيض الانبعاثات

وتسعى اليابان، التي تعتمد بشكل كبير على استيراد الفحم وأنواع الوقود التقليدية الأخرى، إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050، وذكر كيشيدا بأن اليابان سبق أن خفضت بالفعل الانبعاثات بنسبة 20 في المائة وتتقدم نحو خفضها بنسبة 46 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2013.

وللحدّ من الانبعاثات، تسعى اليابان إلى استخدام الهيدروجين والأمونيا لإنتاج الطاقة إلى جانب الغاز والفحم في محطات الطاقة القائمة، ولكن الخبراء لديهم وجهة نظر مختلفة.

وأعلنت الحكومة اليابانية أيضاً أنها ستعيد تشغيل المزيد من المفاعلات النووية.

وتعتمد اليابان بشكل كبير على الوقود التقليدي المستورد، ولا سيما الغاز الطبيعي، الذي يمثل نحو 40 في المائة من إجمالي توليد الكهرباء في اليابان، والفحم، الذي يمثل نحو 30 في المائة.

إكسون موبيل ترفض انتقادات وكالة الطاقة

من جهته، رفض دارين وودز الرئيس التنفيذي لشركة إكسون موبيل، ادعاء وكالة الطاقة الدولية في الآونة الأخيرة بأن استخدام احتجاز الكربون على نطاق واسع لمكافحة تغير المناخ هو «وهم» غير قابل للتصديق، قائلاً إن الشيء نفسه يمكن أن يقال عن السيارات الكهربائية والطاقة الشمسية.

وقال وودز لـ«رويترز» على هامش قمة المناخ «كوب 28» لا يوجد حل اليوم على المستوى الكافي لمعالجة الأزمة، لذا، يمكنك قول ذلك فيما يتعلق باحتجاز الكربون اليوم، ويمكنك قول ذلك عن السيارات الكهربائية، وعن الرياح، وعن الطاقة الشمسية، أعتقد أن الانتقاد مشروع لأي شيء نحاول القيام به، في البداية.

وكان ظهور وودز هو المرة الأولى التي يحضر فيها رئيس تنفيذي لشركة إكسون العملاقة إحدى مؤتمرات القمة المناخية السنوية التي ترعاها الأمم المتحدة، ويعكس الجهد المتزايد بين شركات النفط والغاز في جميع أنحاء العالم للمشاركة في معالجة التغير المناخي.

وكانت شركة إكسون قد أعلنت عن استثمار بقيمة 17 مليار دولار في أعمالها منخفضة الكربون، التي تشمل احتجاز الكربون، وقالت إن انبعاثات الغازات الدفيئة هي المشكلة المسببة لتغير المناخ، وليس الوقود التقليدي نفسه.

وقال وودز إنه يعتقد أن النفط والغاز سيلعبان «دوراً مهماً» في العالم حتى عام 2050، لكنه امتنع عن تقديم تقدير لمستويات الطلب.

وكجزء من استراتيجية إكسون المنخفضة الكربون، أعلنت في يوليو (تموز) الماضي عن استحواذها على شركة دينبري بقيمة 4.9 مليار دولار وشبكة خطوط أنابيب ثاني أكسيد الكربون التابعة لها، التي يبلغ طولها 1300 ميل (2100 كيلومتر)، التي سيتم ربطها بالكتل البحرية في خليج المكسيك حيث تخطط «إكسون» لدفن الكربون.

وقد أقنعت «إكسون» حتى الآن أكبر شركة لتصنيع الأمونيا في الولايات المتحدة، وشركة غاز صناعي وشركة كبيرة للصلب، بتوقيع عقود طويلة الأجل لخدمات خفض الكربون تغطي نحو 5 ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

وحالياً، تنتج الطاقة والصناعة نحو 37 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً على مستوى العالم.
ورفض وودز تقديم تفاصيل عن العقود، لكنه قال إن الدعم الأميركي في قانون خفض التضخم للعام الماضي، الذي يصل إلى 85 دولاراً للطن لاحتجاز الكربون وعزله، سيجعل الاستثمارات مربحة. وقال وودز: «نحن نساعد العملاء بشكل أساسي على إزالة الكربون والاستفادة من هذا الائتمان الضريبي». وأضاف أن جني الأموال من الصفقات «ربما يكون بعد سنوات قليلة».

أميركا تعلن خطط لخفض الغازات

ومن جانبها، كشفت الإدارة الأميركية عن قواعد نهائية تهدف إلى اتخاذ إجراءات ضد الانبعاثات من صناعة النفط والغاز الأميركية، في إطار خطة عالية لكبح الانبعاثات التي تساهم في تغير المناخ.

وأعلن مسؤولون أميركيون هذه القواعد، التي استغرق إعدادها عامين، في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ «كوب 28» في دبي. ومن المتوقع أن تقدم الولايات المتحدة والدول الأخرى المشاركة في القمة تفاصيل حول كيفية تحقيق تعهد 150 دولة الذي قطعته قبل عامين لخفض انبعاثات غاز الميثان بنسبة 30 في المائة عن مستويات عام 2020 بحلول عام 2030.

ومن شأن السياسات الجديدة لوكالة حماية البيئة أن تحظر الحرق الروتيني للغاز الطبيعي الناتج عن آبار النفط المحفورة حديثاً، وتتطلب من شركات النفط مراقبة التسربات من مواقع الآبار ومحطات الضغط، وتضع برنامجاً لاستخدام الاستشعار عن بعد من طرف ثالث للكشف عن انبعاثات غاز الميثان الكبيرة مما يسمى «البواعث الفائقة».

وأضافت وكالة حماية البيئة أن القواعد ستمنع ما يقدر بنحو 58 مليون طن من غاز الميثان من الوصول إلى الغلاف الجوي بين عامي 2024 و2038، وهو ما يعادل تقريباً جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من قطاع الطاقة في عام 2021.

البنك الدولي يصدر «اعتمادات الكربون» تعزيزاً للأسواق الدولية

الشرق الأوسط

أعلن البنك الدولي يوم السبت على هامش مؤتمر «كوب 28» في دبي، عن خطط طموحة لنمو أسواق الكربون العالية التي تتمتع بدرجة عالية من السلامة والنزاهة؛ إذ من المقرر أن يحقق 15 بلداً دخلاً من بيع اعتمادات الكربون الناتجة عن الحفاظ على غاباتها. وفي العام المقبل، ستحقق هذه البلدان أكثر من 24 اعتماداً، ونحو 126 مليون اعتماد بحلول عام 2028.

ويمكن أن تحقق هذه الاعتمادات 2.5 مليار دولار في ظروف السوق المناسبة، وستعود نسبة كبيرة من هذا المبلغ بالنفع على المجتمعات المحلية والبلدان المعنية، وذلك في حين تتمتع أسواق الكربون المزدهرة بالقدرة على القيام بذلك لصالح بلدان أخرى على المدى الطويل.

وبحسب بيان البنك الدولي، الذي اطلعت عليه «الشرق الأوسط»، فإن الدول الـ15 هي: شيلي وكوستاريكا وكوت ديفوار والكونغو الديمقراطية والدومينيكان وفيجي وغانا وغواتيمالا وإندونيسيا ولاو ومدغشقر وموزمبيق ونيبال والكونغو وفيتنام، وهي جزء من صندوق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات التابع للبنك الدولي، الذي ساند برامج تجريبية منذ عام 2018 لإنشاء أنظمة فعالة لمبادرات اعتمادات الكربون.

ومن خلال مساندة 5 بلدان في عام 2024، سيعمل البنك الدولي مع الحكومات والمجتمعات المحلية للوصول إلى أسواق الكربون. وبحلول عام 2028، من المتوقع أن تكون جميع البلدان البالغ عددها 15 المشاركة في صندوق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات في وضع يمكنها من التفاعل والتعامل مع أسواق الكربون.

ومما يجعل اعتمادات الكربون التي يقدمها البنك الدولي فريدة من نوعها وتتمتع بدرجة عالية من السلامة والنزاهة، أولاً: السلامة البيئية، عبر ضمان أن تكون الاعتمادات فريدة وحقيقية وتحقق قيمة مضافة ودائمة ويمكن قياسها. وثانياً: السلامة الاجتماعية، عبر ضمان أن المجتمعات المحلية، ولا سيما الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، تحقق المزيد من المنافع من هذه البرامج. وتجري متابعة كل اعتماد من اعتمادات الكربون ورفع تقرير به والتحقق من صحته من خلال جهة خارجية مستقلة مقابل معايير صندوق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات الذي يديره البنك الدولي والمعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي. وتستخدم البرامج البالغ عددها 15 برنامجاً أحدث التكنولوجيات لضمان قياس اعتمادات الكربون والمحاسبة عنها بدقة. وتغطي البرامج بلداناً ومناطق بأكملها، مما يعني أن جهود إعادة التشجير والحفظ لا تتأثر سلباً بإزالة الغابات في أماكن أخرى.

ومن جانبه، قال أجاي بانغا، رئيس مجموعة البنك الدولي: «من المتوقع أن تستفيد هذه البلدان، التي تنعم بالموارد الطبيعية، من أسواق الكربون بتحقيق دخل من حماية الغابات واستخدام أراضيها على نحو أكثر استدامة. ومن خلال خريطة طريق عمليات البنك الدولي في أسواق الكربون التي تتمتع بدرجة عالية من السلامة والنزاهة، سنتعاون مع الشركاء لتوسيع نطاق أسواق الكربون العالية الفعالة، وقد أسفرت تجربتنا مع صندوق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات - والمبادرات الأخرى - عن صيغة يمكن أن تحفز أسواق الكربون الفعالة وتفي بالوعود التي قُطعت لتحقيق الخير للناس والكوكب».

وتحدد هذه الخريطة طموح البنك للعمل مع الآخرين لتقديم حلول بهدف توسيع نطاق أسواق الكربون التي تزيد فيها معدلات السيولة والشفافية. ويشمل ذلك العمل مع الشركاء من القطاعين الخاص والعام لتنفيذ مبادئ النزاهة والسلامة لصالح جهات شراء وبيع الاعتمادات، وتطبيق أطر مشتركة للجهات المعنية بالتحقق من صحة وسلامة الاعتمادات، مثل وكالات التصنيف الائتماني المستقلة.

وتم يوم السبت الإعلان عن نتيجة عمل استمر 20 سنة لبناء أسواق كربون سليمة وشفافة تدفع مبالغ مالية للبلدان النامية مقابل جهودها المناخية التي تعود بالنفع علينا جميعاً. ويطمح البنك إلى أبعد من ذلك، وبناء عليه يوسع نطاق مساندته للبلدان للحد من الانبعاثات في قطاعات أخرى، على سبيل المثال وليس الحصر توفير الطاقة، ووقف استخدام الفحم، والحفاظ على الكربون العضوي في التربة، والاستفادة من أشجار المنغروف، للمساعدة في إصدار اعتمادات الكربون التي يمكن دفع مقابلها أو شراؤها من خلال برامج البنك أو بيعها من خلال الأسواق.

الصين تعلن اكتشافاً نفطياً باحتياطات 100 مليون طن الشرق الأوسط

أعلنت الصين، السبت، عن اكتشاف نفطي، شمال غرب البلاد، باحتياطيات تتجاوز 100 مليون طن.

وأوضح نيو شياو بينغ، نائب المدير العام لشركة حقل نفط تشانغتشينغ، وهي فرع لشركة «بتروتشاينا»، عن اكتشاف حقل نفطي واسع النطاق ومحفوظ بشكل جيد باحتياطيات جيولوجية تتجاوز 100 مليون طن في محافظة هوانشيان بمقاطعة قانسو شمال غربي الصين.

وأضاف نيو، وفقاً لوكالة «شينخوا»، أن حقل تشانغتشينغ للنفط عثر حتى الآن على احتياطيات نفطية مؤكدة تبلغ 50.24 مليون طن واحتياطيات نفطية تقدر بـ56.2 مليون طن.

وقال نيو: «في الوقت الحالي، وصل الإنتاج اليومي من النفط الخام في الحقل النفطي الجديد إلى 504 أطنان، بينما شكّلت احتياطيات النفط المكتشفة قدرة إنتاجية من النفط الخام تبلغ 500 ألف طن سنوياً».

تجدر الإشارة إلى أن طن النفط يبلغ 7.3 برميل. والصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، وأكبر مستورد له، نظراً لحجم اقتصاد البلاد، الذي يعد ثاني أكبر اقتصاد عالمي.

وقام حقل تشانغتشينغ في السابق ببناء حقل ضخم للنفط والغاز على مستوى عالي يبلغ إنتاجه السنوي 65 مليون طن، وذلك في حوض أوردوس بشمال غربي الصين.

وارتفعت واردات الصين من النفط الخام 13.52 في المائة على أساس سنوي في أكتوبر (تشرين الأول)، مع زيادة شركات التكرير مشترياتها عن طريق حصص الواردات الجديدة ونمو الطلب المحلي على الوقود خلال عطلة الأسبوع الذهبي.

وبلغ إجمالي الواردات الصينية من النفط الخام الشهر الماضي 48.97 مليون طن متري، أو 11.53 مليون برميل يومياً، وفقاً للإدارة العامة للجمارك، بارتفاع طفيف عن 11.13 مليون في سبتمبر.

وبلغت واردات أكبر مشترٍ للنفط في العالم منذ بداية العام 473.22 مليون طن، أو 11.36 مليون برميل يومياً، بزيادة 14.4 في المائة عن العام السابق.

وتلقى الاستهلاك المحلي للبنزين ووقود الطائرات دفعة قوية خلال عطلة الأسبوع الذهبي التي استمرت 8 أيام عندما قام المسافرون بما مجموعه 826 مليون رحلة داخل البر الرئيسي للصين، بزيادة 71.3 في المائة عن العام السابق.

وزاد الاستيراد كذلك على خلفية إطلاق دفعة رابعة من حصص واردات النفط الخام، وأرباح التكرير الجيدة خلال الربع الثالث. وبلغت صادرات الوقود المكرر 5.17 مليون طن، بانخفاض عن 5.44 مليون في سبتمبر (أيلول) ولكن بزيادة 16.07 في المائة مقارنة مع 4.46 مليون قبل عام.

في غضون ذلك، أظهرت نتائج بيانات رسمية أصدرتها وزارة التجارة الصينية، السبت، نمواً في قيمة تجارة الخدمات بالصين بنسبة 8.7 في المائة على أساس سنوي خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي.

وأضافت البيانات أن قيمة تجارة الخدمات في البلاد تجاوزت 5.34 تريليون يوان (نحو 751.65 مليار دولار) خلال الفترة من يناير (كانون الثاني) وحتى شهر أكتوبر من العام الحالي، حسب ما أوردته وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا).

ومن بين الإجمالي، ارتفعت واردات الخدمات بنسبة 23.5 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى أكثر من 3.16 تريليون يوان، بينما انخفضت صادرات الخدمات بنسبة 7.4 في المائة مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى 2.18 تريليون يوان.

وحافظت تجارة الصين في الخدمات كثيفة المعرفة على نمو مطرد خلال الفترة المذكورة، حيث ارتفعت بنسبة 8.9 في المائة على أساس سنوي إلى حوالي 2.23 تريليون يوان.

كما سجلت الخدمات المتعلقة بقطاع السفر انتعاشاً ملحوظاً في الفترة من شهر يناير إلى شهر أكتوبر من العام الحالي، حيث ارتفع إجمالي قيمة التجارة في هذا القطاع بنسبة 71.7 في المائة مقارنة بالعام الماضي إلى أكثر من 1.18 تريليون يوان.

وزادت الصادرات والواردات من خدمات السفر بنسبة 53.8 في المائة، و73.2 في المائة على أساس سنوي، على التوالي، حسب البيانات الصادرة.

60 % من المستهلكين يراعون الاستدامة عند الشراء

الوطن

كشفت نتائج دراسة حديثة أجرتها وحدة «جي إس إم إيه إنتيليجينس» التابعة للجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول، عن استعداد المستهلكين السعوديين -وبنسبة أكبر من المتوسط العالمي- لدفع مبالغ إضافية لقاء بعض الخدمات الصديقة للبيئة.

وأعرب حوالي 56% منهم عن استعدادهم لدفع المزيد من المال لركوب سيارة أجرة محايدة كربونياً مقارنة مع 40% من المستهلكين في الدول الأخرى. وعلى نحو مماثل، أبدى المستهلكون السعوديون استعدادهم لدفع مبالغ أعلى في الفنادق، وتذاكر القطار، وإنترنت النطاق العريض، والبقالة، وأجهزة الكمبيوتر، والملابس، والهواتف الذكية عند تأكدهم من كونها حيادية الكربون صديقة بالبيئة.

التغير المناخي

ويرى 80% من المشاركين في الاستطلاع الذي تضمنته الدراسة وشمل 16 دولة في مقدمتها المملكة العربية السعودية بالتعاون مع «هواوي» أن التغير المناخي هو التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم اليوم. وكشفت الدراسة أيضاً أن 60% من المشاركين يأخذون في اعتبارهم التغير المناخي أو الاستدامة عند شراء منتجٍ ما، و45% على استعداد لدفع مبلغ إضافي مقابل المنتجات والخدمات الحاصلة على شهادة الحياد الكربوني.

كما أبدى حوالي 60% من المشاركين بالاستطلاع في السعودية استعدادهم لقبول راتب أقل من أجل العمل لدى مؤسسة تسعى لتكون صديقة للبيئة وتضع أهدافاً واضحة للحد من انبعاثاتها الكربونية، وذلك مقارنة مع نصف المشاركين في الدول الأخرى التي شملها الاستطلاع.

سياسة الشراء الخضراء

وأظهر الاستطلاع أن الميل نحو سياسة «الشراء الأخضر» هذه كان أكبر في البلدان الأكثر عرضةً لظروف الطقس القاسية الناجمة عن التغير المناخي؛ حيث تم تسجيل النسب الأعلى في الاقتصادات الناشئة المعرضة بشكل مباشر لمخاطر الاحتباس الحراري والظواهر المناخية القاسية. وكان استعداد المستهلكين في هذه البلدان لتغيير سلوكهم استجابةً لتغير المناخ أعلى من المعدل الوسطي.

أبرز نتائج الدراسة:

56 % مستعدون لدفع المزيد من المال لركوب سيارة أجرة محايدة كربونياً

80 % يرون أن التغير المناخي هو التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم

60 % يأخذون في اعتبارهم التغير المناخي أو الاستدامة عند شراء منتجٍ ما

45 % على استعداد لدفع مبلغ إضافي مقابل المنتجات والخدمات الحاصلة على شهادة الحياد الكربوني.

60 % مستعدون لقبول راتب أقل من أجل العمل لدى مؤسسة تسعى لتكون صديقة للبيئة وتضع أهدافاً واضحة للحد من انبعاثاتها الكربونية.

النسخة الثالثة لمنتدى «السعودية الخضراء» غدا المدينة

تطلق مبادرة «السعودية الخضراء»، غدًا النسخة الثالثة من منتدى مبادرة السعودية الخضراء، بالتزامن مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ «كوب 28» على أرض مدينة إكسبو دبي.

وتهدف نسخة هذا العام للبناء على نجاحات نسخة العام الماضي التي أقيمت في مصر بالتزامن مع مؤتمر «كوب 27»، والتي تم خلالها الكشف عن مشروعات هامة في مجال العمل المناخي، شملت إطلاق مركز المعرفة للاقتصاد الدائري للكربون، وتأسيس المركز الإقليمي لتعزيز جهود تقليل الانبعاثات الكربونية، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «إسكوا».

وتجمع النسخة الثالثة نخبةً من الشخصيات العالمية المؤثرة، وقادة الرأي، وخبراء المناخ حول العالم؛ بهدف تبادل الأفكار والرؤى، ومناقشة أفضل السبل لمجابهة التحديات المناخية بكفاءة.

وفي إطار مبادرة السعودية الخضراء، تعتزم المملكة زراعة «10» مليارات شجرة في مختلف أنحاء البلاد خلال العقود المقبلة، وحماية 30% من إجمالي مساحة المناطق البرية والبحرية بحلول عام 2030م، وخفض الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليونَ طنٍّ سنويًّا بحلول عام 2030م.

ويسهم في تحقيق الأهداف الإقليمية الطموحة التي حددتها مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، التي تم إطلاقها في عام 2021م، والتي تركز على إزالة 670 مليون طن من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وزراعة 50 مليار شجرة في دول المنطقة.

منتدى السعودية الخضراء

زراعة 10 مليارات شجرة

حماية 30% من المناطق البرية والبحرية

خفض الانبعاثات بمقدار 278 مليون طنٍّ سنويًّا

إطلاق مركز المعرفة للاقتصاد الدائري للكربون

تأسيس المركز الإقليمي لتعزيز جهود تقليل الانبعاثات

رئيس البرازيل يؤكد أن بلاده ستنضم إلى «أوبك+» العربية

أكد الرئيس البرازيلي لولا يوم السبت، في دبي أن بلاده ستنضم إلى «أوبك+» بهدف إقناع الدول الرئيسية المنتجة للنفط بالاستعداد للتحول في مجال الطاقة «بدون الوقود الأحفوري».

أعلن عن دعوة البرازيل الخميس خلال اجتماع «أوبك+»، وهو تحالف يتكون من 13 دولة أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وعشر دول شريكة، بما فيها روسيا.

وقال لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، خلال طاولة مستديرة في مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ كوب28 في دبي «البرازيل لن تنضم إلى أوبك. البرازيل ستنضم إلى «أوبك+».

وتابع الرئيس البرازيلي: «يبدو الأمر مثلما يحدث عندما تتم دعوتي للمشاركة في مجموعة السبع. أذهب إلى هناك وأستمع. لا أتحدث إلا بعد أن يتخذوا قرارا. لا أقرر أي شيء». في شهر مايو/ أيار الماضي، دُعي لولا للمشاركة في قمة مجموعة السبع في اليابان.

قال رئيس شركة بتروبراس البرازيلية جان بول براتس يوم الجمعة، إن البرازيل يفترض أن تنضم إلى «أوبك+» بصفة «مراقب»، مستبعدا إمكانية التزام بلاده بحصص الإنتاج التي تقررها المنظمة.

ولكن لولا ما زال يعتزم الاضطلاع بدور في المناقشات الدائرة حول تحول الطاقة. وقال «من المهم المشاركة في «أوبك+»، لأنه يتعين علينا إقناع الدول الرئيسية المنتجة للنفط بضرورة الاستعداد لنهاية الوقود الأحفوري».

سجلت البرازيل، أكبر منتج في أميركا اللاتينية، مع احتياطيات بحرية هائلة، إنتاجًا من النفط الخام قدره 3.7 مليون برميل يوميًا في سبتمبر/ أيلول، وفقًا لبيانات مجموعة أرغوس، وذلك بزيادة قدرها 17% تقريبًا على مدار عام واحد، وهو «مستوى قياسي».

يقدم لولا نفسه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ على أنه بطل مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، مع تسجيله تراجعًا كبيرًا في إزالة الغابات في منطقة الأمازون منذ عودته إلى السلطة في مطلع السنة. لكنه يواجه أيضًا انتقادات بسبب مشروع التنقيب عن النفط الذي تنفذه شركة بتروبراس العامة بالقرب من مصب نهر الأمازون.

شكراً